INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

جنيف 17 كانون الثاني – يناير 2022

اليمن في عين العاصفة...

احتجاز سفن المشتقات النفطية يهدد بانهيار منظومة القطاع الصحي والخدمي وكل مرافق العمل والإنتاج

منذ بداية العام الحالي 2022م، يتابع المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان عن كثب وبقلق بالغ، الآثار الكارثية والانسانية لانهيار منظومة القطاع الصحي والخدمي وجميع مرافق العمل والانتاج في اليمن. كذلك، ينظر المجلس الدولي بعين القلق إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية ومدى سوء الوضع المعيشي نتيجة استمرار أعمال القرصنة البحرية على سفن المشتقات النفطية واحتجازها في عرض البحر، في الوقت الذي يدخل الحصار المفروض على اليمن عامه الثامن.

لا تزال دول التحالف تحتجز سفن المشتقات النفطية المحملة بمادة البنزين والديزل والغاز في عرض البحر ولفترات متفاوتة. إن ذلك يشكل حالة من القرصنة البحرية في سابقة لم تحدث على مستوى العالم أجمع. والجدير بالذكر أن كل السفن المحتجزة تعتبر مستكملة لكافة إجراءات الفحص والتدقيق عبر آلية بعثة التحقق والتفتيش الأممي في جيبوتي (UNVIM) حيث أنها قد حصلت على التصاريح ذات الصلة.

يؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان ان هذه العمليات تعتبر مخالفة جسيمة وانتهاكاً أمميّاً صارخاً لاتفاقيات جنيف الأربع وقواعد القانون الدولي الإنساني وقانون الأمم المتحدة لأعالي البحار، بالإضافة الى كافة القوانين والأعراف المعمول بها. كما أن ذلك يعتبر تجاهلا تاما لجوهر أهداف اتفاق ستوكهولم المتمثلة في تسهيل وصول سفن الوقود والغذاء والدواء إلى ميناء الحديدة بسلاسة وعدم اعتراضها بما يلبي احتياجات وتطلعات الشعب اليمني.

إن إصرار دول تحالف العدوان على احتجاز السفن وحرمان الشعب اليمني منها دون أي مبرر هو إجراء تعسفيّ يُعرض حياة شعب كامل للموت جوعاً ومرضاً ويلحق اضراراً مادية ومعنوية بهم. كما يندرج ذلك في اطار محاولات اخضاع الشعب اليمني لأحوال معيشية شبه مستحيلة قد تفضي إلى هلاكهم الفعلي كلياً او جزئياً.

يتجه الشعب اليمني اليوم سريعا نحو أسوء مجاعة يشهدها العالم، وهو بحاجة ماسة وضرورية جداً إلى حمولة تلك السفن أكثر من أي وقت مضى. إن استعادة السفن المحجوزة يد تساهم في عودة منظومة القطاع الصحي والخدمي وكافة مرافق العمل والانتاج الي اداء اعمالها على أكمل وجه. من هنا، ينبغي اجراء تحرك فوري وجاد من قبل الهيئات المعنية في الأمم المتحدة وفي مقدمتها المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة لإنقاذ القطاع الصحي

وضمان الحق في الصحة لكافة المواطنين اليمنيين وحصولهم على الرعاية الصحية وكافة الحقوق الانسانية المكفولة لهم في جميع الديانات السماوية والقوانين الدولية النافذة.

إن المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدّد دعواته للمجتمع الدولي والهيئات المعنية في الأمم المتحدة للقيام بإجراءات فورية لوقف القرصنة البحرية من قبل تحالف العدوان على اليمن. كما يدعو الى العمل على ضمان وصول السفن إلى ميناء الحديدة لتجنب الوضع الكارثي الانساني الناتج جراء المماطلة في الاحتجاز.

كما يتوجه المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان الى *"المقررة الخاصة المعنية بحالات القتل خارج نطاق القضاء أو حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان"* ويطالبها بالتدخل الفوري بهذا الصدد. ويؤكد المجلس الدولي أن الواقع الإنساني الصعب في اليمن بالتزامن مع إصرار دول تحالف العدوان على الاستمرار بأعمال القرصنة البحرية على السفن، يثبت أن سياسة العدوان تتجه إلى إعدام جماعي وإبادة جماعية للشعب اليمني.

كما يؤكد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان أن التدابير القسرية التي تفرضها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لإخضاع المواطنين إلى سياستهم هو أيضاً تهديد لحسن الجوار والذي هو من أهم المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة. ويشير المجلس الدولي إلى أن أي إخلال بهذا المبدأ ينعكس سلباً على استقرار المنطقة كلها، وليس على علاقات الدولتين المتجاورتين فقط. وبهذا نجد أن دور السعودية لا يقتصر فقط على ارتكاب الجرائم الإنسانية في اليمن، بل يمتد أيضاً لإحداث توتر في المنطقة بأكملها وتهديد السلم والأمن الدوليين وتقويض مسار عملية السلام التي تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتعزيزها.